



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



ردود الفعل العربية تجاه السياسة الأمريكية الداعمة للكيان الصهيوني من 1948-1973

Arab Reactions to the US Policy Supporting the Zionist Entity From 1948 to 1973

د. ميسوم ميلود¹ *
¹ جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر

Key words:

*The Arab world,
the United States of
America,
the Zionist entity,
Britain,
the oil weapon.*

Abstract

The Arab world has witnessed an Arab Zionist conflict throughout the twentieth century and continues to the present day. Because The United States of America had a prominent role; Through its continued support of the Zionist entity and put the basic pillars of the State of Israel, And it seeks to preserve it and ensure its continuity and progress of the military, which has contributed to the achievement of superiority over the Arabs, Accordingly identified Arab-American relations.

This paper attempts to clarify the hidden and declared objectives that the United States seeks to achieve in the Arab world through its unlimited support to the Zionist entity, and reveal the dimensions of this support and its implications for the peoples of the Arab region, and highlight the seriousness of the American administrations in resolving the Palestinian issue, and clarify the Arab reactions to this policy in The period following the proclamation of the State of Israel until the last Arab-Israeli war of 1973.

ملخص

شهد الوطن العربي صراعا عربيا صهيونيا على امتداد القرن العشرين وما يزال إلى يومنا، وكان للولايات المتحدة الأمريكية الدور البارز والرئيسي فيه، من خلال دعمها المستمر للكيان الصهيوني ووضعها للركائز الأساسية لقيام دولة إسرائيل، وسعيها للحفاظ عليها وضمان استمراريتها وتقديمها العسكري الذي ساهم في تحقيق التفوق على العرب، وبناء عليه تحددت العلاقات العربية الأمريكية.

تحاول هذه الورقة توضيح الأهداف الخفية والمعلنة التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها في الوطن العربي من خلال دعمها اللامحدود للكيان الصهيوني، وتوضيح أبعاد هذا الدعم وتداعياته على شعوب المنطقة العربية، ومدى جدية الإدارات الأمريكية المتعاقبة في حل القضية الفلسطينية، وإيضاح ردود الفعل العربية اتجاه هذه السياسة في الفترة التي أعقبت الإعلان عن قيام دولة إسرائيل وإلى آخر حرب عربية إسرائيلية 1973.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2019/11/16

القبول: 2020/02/16

الكلمات المفتاحية:

الوطن العربي،
الولايات المتحدة،
الأمريكية،
الكيان الصهيوني،
بريطانيا،
سلاح النفط.

1- مقدمة

المتحدة اعترفت بالتفوق السياسي والعسكري لبريطانيا في منطقة الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن هذه النظرة قد أخذت تتغير بعد تبلور الحرب الباردة، إذ وضعت الولايات المتحدة نفسها في مركز التصدي الأكبر للإتحاد السوفياتي في المنطقة العربية، بعد فشل سياسة بريطانيا في حرب السويس عام 1956، إذ أخذت الولايات المتحدة تطبق ما عرف بسياسة ملء الفراغ أو مبدأ إيزنهاور (ميلود، 2012، صفحة 57)، وكان هذا التدخل السياسي والعسكري قد جاء بعد انتصارات حققتها الولايات المتحدة عبر مشروع مارشال عام 1947 (ميلود، 2012، صفحة 57) وما ترتب على حصول الشركات الأمريكية النفطية عبر المساهمة بقدر كبير في عمليات استغلال النفط الإيراني بعد فشل حركة مصدق 1953.

حددت الولايات المتحدة سياستها في المنطقة العربية من منظور معيارين ترتبط بطبيعة التطورات الداخلية في كل من الولايات المتحدة والمنطقة العربية، وطرفا العلاقة ليسا ساكنين أو ثابتين بل تجري فيهما تغيرات تلقى ظلالتها على سياسته الخارجية:

1- إحلال النفوذ الأمريكي محل البريطاني والفرنسي الآخذ في الزوال، وتحقيق ذلك في الخمسينات حين كان الخلاف حول تصفية ميراث الاستعمار التقليدي، حيث كان لضغط الحركات الوطنية التحررية في الداخل وضعف قدرة الدولتين على مواجهتها كافيا لتحقيق الانسحاب، ولكنه استدعى في أحوال أخرى ضغطا مباشرا لإجبار الدولتين على تقليص نفوذهما أو على قبول الولايات المتحدة شريكا لهما، ورغم قلق فرنسا وبريطانيا من خط معاداة الاستعمار والدعوة إلى التحرير لدى شعوب إفريقيا وآسيا، فإن الولايات المتحدة الراغبة في اقتلاع بقايا الإستعمار القديم بغية إحلال استعمارها الجديد مكانه، وجدت أنه يستوجب تبديل أسلوب تعاملها مع المنطقة فاستمرت في لعب ورقة الإحتواء والضغط على حلفائها الفرنسيين والبريطانيين للإلتزام بالإعتدال (السلطان، 1988، صفحة 106).

وجدت الولايات المتحدة في عدوان 1956 على مصر فرصة مناسبة لتصفية حساباتها مع بريطانيا وفرنسا ومعاقبتها على روح الإستقلالية التي حكمت تصرفاتهما وقيامهما بعمل عسكري ذو بعد دولي دون أخذ موافقتها متجاهلتين موقعها القيادي وحتمية مباركتها المسبقة لأي عمل يمكن أن يؤثر على العلاقة بين الشرق والغرب، لذا لم تقف إلى جانب حليفاتها، واكتفت بمعارضة شكلية للتهديد السوفياتي، وبدأت بالضغط من أجل وقف القتال ثم الانسحاب.

2- منع الإتحاد السوفياتي من اكتساب موطن قدم في المنطقة العربية، حيث كان إضعاف الإتحاد السوفياتي هدفا تقليديا في سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بتوازن القوى، وكانت قد نجحت في السنوات التالية لانتها الحرب العالمية الثانية مباشرة

تعاملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عهد الرئيس وودرو ويلسون Woodrow Wilson مع القضية الفلسطينية من منطلق إدارتها وليس حلها، والتي تظهر ثبات الموقف الأمريكي الداعم للحركة الصهيونية واليهود مقابل عدائه للعرب والفلسطينيين، فكان جل ما يقترح من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة لا يعطي الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم، كما أن كل ما طرح كان مضمونه واحد وبأشكال مختلفة، والأخطر من ذلك فقد ارتبطت السياسة الأمريكية بالإستراتيجية الإسرائيلية التي حاولت باستمرار ربط القضية الفلسطينية بالصراع في الشرق الأوسط حتى تلغي رمزية القضية الفلسطينية كونها جوهر الصراع في الشرق الأوسط.

ما حقيقة الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني وكيف انعكس ذلك على العلاقات العربية الأمريكية؟

1- تبني الولايات المتحدة الأمريكية للمشروع الصهيوني بعد الحرب العالمية الثانية

أعلنت الولايات المتحدة تأييدها الرسمي لمبدأ الوطن القومي لليهود وذلك منذ سنة 1922 حينما اتخذ الكونغرس قرارا بهذا الشأن، ولولا أن الولايات المتحدة كانت تلتزم بمبدأ العزلة في السياسة الخارجية في فترة ما بين الحربين لقدمت مساعدات أعظم للصهيونية (النعمي ع، 1994، صفحة 349).

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية توثقت علاقة وايزمان مع روزفلت غير أن الرئيس الأمريكي كان يود لو استطاع أن يستجيب لأصدقائه الصهيونيين عن طريق إقناع العرب وعلى رأسهم عبد العزيز آل سعود بفكرة الدولة اليهودية أو على الأقل الوطن القومي معتقدا أن دخل البترول سيجعله لنا أمام النصائح الأمريكية.

طلما كانت الحرب قائمة فإن الولايات المتحدة امتنعت عن اتخاذ موقف رسمي، ففي سنة 1944 تقدم بعض الشيوخ في الكونغرس باقتراح لإصدار تصريح بأن الولايات المتحدة تؤيد فكرة إنشاء دولة يهودية في فلسطين، فاعترض جورج مارشال وزير الحربية بأن ذلك يعطل المجهود الحربي للحلفاء في الشرق الأوسط، فأوصى بعدم البوح بالأمر حتى تنتهي الحرب وتكشف عن أسرارها (النعمي ع، 1994، صفحة 350).

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة انتقالية سادها القلق حول مصير توازن وتوزيع القوى والأدوار الخارجية في الوطن العربي، بسبب الارتباط الوثيق بين منطقته وأمن العالم بفعل عاملين رئيسيين هما الموقع الاستراتيجي ومخزون الطاقة.

ولم تكن المنطقة العربية 1945 تابعة لأي من القوتين العظميين وإنما لقوى أخرى بدأت تخسر مواقعها على قمة النظام الدولي (قاسمية، 1994)، وعلى الرغم من أن الولايات

وأن قواتها العسكرية أصبحت لا تشكل شيئاً مهماً في المنطقة إذا ما قورنت بالقوات الأمريكية التي تعتمد الصواريخ البعيدة المدى والمعتمدة على حاملات الطائرات التي تسيطر على البحر البحر المتوسط " الأسطول السادس" والمحيط الهندي " الأسطول السابع " العاملة ضمن ما يعرف بالإستراتيجية الشاملة التي تختلف عن القواعد التقليدية المكلفة للكثير من النفقات، إضافة إلى التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على مجتمعات دول الخليج، والتي ساعدت على تحول كبير في أنظمة الحكم لعدد من دول الخليج العربي، هذه هي أهم الدوافع التي أدت إلى تخفيض القوات البريطانية في الخليج العربي ثم الانسحاب نهائياً منه، ووضع نهاية لعصر استعماري طويل للخليج العربي دام أكثر من مائة وسبعين عاماً (شاكر، 2003، صفحة 857).

1.1.1. مصر التواجد البريطاني في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية

لقد ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية كعامل مؤثر في منطقة الشرق الأوسط مما أغاظ بريطانيا، فظهرت بعض الخلافات بينهما بسبب هذا التنافس، إلا أن الولايات المتحدة عادت من جديد تحت شعار "مقاومة نفوذ الإتحاد السوفيتي والشيوعية في الخليج العربي"، وقامت بإعطاء بريطانيا أفضلية في التفوق السياسي والعسكري في المنطقة وذلك إثر تصريح جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي عام 1957، الذي أكد فيه على ضرورة إيقاف هذه الخلافات في سبيل مقاومة الهدف الأكبر، ويعني به الإتحاد السوفيتي (محمود، 2003، صفحة 854).

أصبحت منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً الخليج العربي هدفاً حيويًا لأطماع الدول الكبرى وخاصة بريطانيا والإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وبشكل أقل فرنسا، سواء للأهمية الاقتصادية أو الموقع الاستراتيجي إضافة إلى الموقع الجغرافي الذي كان السبب المباشر في جعله شرياناً للمواصلات البحرية وطريق رئيسي للتجارة، وبالتالي أضحت المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية موقعا للصراع المرير بين القوى الكبرى، وقد أضفى وجود النفط أهمية للخليج العربي حيث سعت الدول الغربية الرأسمالية إلى تكوين شركات نفطية للحصول على الاستثمارات الاحتكارية في الخليج العربي الذي أصبح مركز الثقل الجديد للنفط في العالم مع قلّة السكان .

قد يرجع التغير في السياسة البريطانية هذه إلى عدة مستجدات ظهرت في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، ومنها ما يأتي :

- ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس جديد لبريطانيا وإثبات وجودها في حصولها على أكبر قدر من الامتيازات النفطية، وأصبح للنفط صفة استراتيجية غير القيمة الاقتصادية وممول لكثير من المشروعات الأوروبية، وقد حاولت بريطانيا إقناع حكام إمارات الخليج العربي بأن الشركات البريطانية التي تعرفها أفضل من الشركات الجديدة التي لا تعرفها، ولكن هذا لم يمنع أمريكا من حصولها على مكاسب

في صد الخطر السوفياتي عن اليونان وتركيا وإيران ، ومن أجل الوقوف في وجه خطر انتشار النفوذ السوفياتي ومحاصرة السياسة السوفياتية وتطويقها ومحاربة الشيوعية، كانت الولايات المتحدة تنظر إلى المنطقة كإحدى ساحات الصراع العالمي مع الإتحاد السوفياتي، وسعت واشنطن منذ البداية إلى إنشاء نظام دفاعي إقليمي يربط الشرق الأوسط بالأمن الغربي، واقترب مبدأ ترومان من المنطقة العربية، كي يمكن الولايات المتحدة في حالة نشوب حرب مع الإتحاد السوفياتي من ضربه في أرضه، وكانت هذه الدعوة بمثابة محاولة من جانب الولايات المتحدة لرسم حدود المنطقة لمصلحة نظام شرق أوسطي " وليس نظاماً عربياً، يمتص تفاعلات المنطقة داخل تفاعلات أوسع، ورغم استبعاد إسرائيل فإن مشروع "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط" الذي أعلنته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا في 13 أكتوبر 1951 مقتصرًا على الدول العربية ودول شرق أوسطية أخرى غير إسرائيل (مصطفى، الولايات المتحدة والشرق العربي، 1978، صفحة 87) لم يلق تجاوباً متماثلاً في الدول العربية، فلقد تشجعت الحكومة العراقية وحدها للفكرة في حين عارضتها الدول العربية الأخرى انطلاقاً من أن الخطر الإسرائيلي القائم أشد إلحاحاً من الخطر الشيوعي المحتمل.

من هنا نرى أن السياسة البريطانية قد تحولت من سياسة هجومية، والتي سارت عليها اعتباراً من عام 1921 حتى عام 1956 إلى سياسة دفاعية بعد هذا التاريخ .

وقد احتل النفط أهمية كبيرة في سياسة بريطانيا الدفاعية، واتضح ذلك في الكتاب الأبيض الذي أصدرته وزارة الدفاع البريطانية في عام 1962 (شاكر، 2003، صفحة 855)، والذي أعلنت بريطانيا بموجبه التزامها الواسع بالدفاع عن منطقة الخليج العربي وتقديم المساعدات العسكرية، بعد أن أجبرت على تغيير استراتيجيتها وتحولها من قاعدة عدن إلى قواعد الخليج العربي، فقد أقيمت في عام 1962 قاعدة الهملت التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من مدينة المنامة في البحرين ، بالإضافة إلى مطار الصخير، كما أقيمت قاعدة جوية وبرية في جزيرة مصيرة على ساحل عمان، بالإضافة إلى توسيع قاعدة الشارقة، كما اشتركت البحرية الأمريكية والبريطانية في استخدام قاعدة الجفير في البحرين، فضلاً عن قواعد أخرى أنشأتها بريطانيا في قطر كمسيعيد وفليجة ودخان. (متى، 1993، الصفحات 70-75)

وعلى الرغم من تطور القوات البريطانية في الخليج العربي فقد وجدت بريطانيا نفسها في موقف ثانوي في الصراع الأمريكي السوفياتي العسكري، إذ وجدت بريطانيا أن دورها حارساً على نفط الخليج العربي أمراً لا داعي له بعد أن توسعت المصالح النفطية الأمريكية فيه والتي تفوقت على مصالحها، كما أن هذه القواعد أصبحت مصدر استياء سكان المنطقة : ويضاف إلى ذلك انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني في تلك الفترة،

سياسية تحتم على بريطانيا بقاءها في شرق السويس، ومن بين هذه الاعتبارات التزامها نحو الحلف المركزي والارتباطات بمعاهدات مع بعض الحكام الوطنيين، وكانت الدلائل حتى سنة 1967 تشير إلى ازدياد التشبث للوجود العسكري في الخليج بعد أن صفت قاعدة عدن بالفعل في نوفمبر من نفس العام وقامت هناك حكومة يسارية، هي حكومة اليمن الجنوبية الشعبية التي قد تعطي تسهيلات للسوفيت لاستخدام الميناء، ولذلك كانت مفاجأة أن تعلن بريطانيا في جانفي سنة 1968 عن نيتها في الانسحاب التام من الخليج بحلول نهاية عام 1971 (العقاد، 1993، صفحة 366).

وكان لابد لهيكل النظام الدولي الجديد أن يلقي بظلاله على طبيعة ودرجة تورط القوى الأوروبية الكبرى بالمقارنة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ففي البدء كانت الأطراف الدولية تتلمس طريق المستقبل، وتصورت فرنسا وبريطانيا أن لكل منهما دورا في النظام الجديد لا يختلف كثيرا عن الدور السابق ولذلك ظلت لعبة القوى في المنطقة العربية حتى 1956 على الأقل، أساسا لعبة العداوة بين الدول الأوروبية الكبرى - التي تسعى للحفاظ على نفوذها - والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ولم تبدأ القوى العظمى وخاصة الاتحاد السوفيتي تورطها الحقيقي إلا منذ النصف الثاني من الخمسينات، حيث كانت نقاط الضعف الأساسية في الوضع العربي رغم بدايات موجة التحرر، تتمثل في ارتباط الدول العربية إما مباشرة أو على شكل معاهدة ببعض الدول الكبرى خاصة بريطانيا، سواء على صعيد الاقتصاد والسياسة أو على صعيد التسليح، ونتج عن ذلك أن أنظمة الحكم كانت عاجزة عن تقرير سياستها الخارجية وهي لا تزال تعتمد على القوات الأجنبية والأموال الأجنبية لتنفيذ أغراضها وتتطلع فرادى إلى الدول الغربية وخاصة بريطانيا، مناشدة عونها في منازعاتها ومنافساتها، وحرص الغرب من جهته على دعم الفئات التي تضمن مصالحه والسيطرة على الاتجاهات داخل المحيط العربي. وحتى الأنظمة التي اتفقت على معارضة النفوذ الأجنبي، حافظت على علاقات وثيقة مع الدول الغربية على أساس المصلحة المتبادلة (قاسمية، 1994، صفحة 47).

عاملان رئيسيان أرغما بريطانيا عن إعلان انسحابها الرسمي والتام من الخليج بحلول نهاية عام 1971 هما :

- السياسة العامة لحزب العمال القائمة على التخفيف من النفقات العسكرية لكي يتسنى لبريطانيا التوسع في الخدمات.
 - تغير المفاهيم الإستراتيجية، ذلك أن وجود بريطانيا في الخليج العربي صار منذ 1957 جزءا من خطة عسكرية واسعة تعرف بإستراتيجية شرق السويس والهدف منها الاحتفاظ بالنفوذ البريطاني عن طريق قواعد عسكرية فعالة يمكن الانطلاق منها في أي وقت لمساعدة الحكومات المحلية الصديقة، ومن أهم هذه القواعد: عدن وسنغافورة والبحرين (العقاد، 1993، صفحة 267).
- وقد استخدمت قاعدة عدن في عملية من هذا النوع بمنطقة

كبيرة بسبب تعاملها بالدولار، كما لعبت الولايات المتحدة دورا بارزا تحت ستار الحرب العالمية الثانية في السعودية وإيران بحجة مواجهة السوفيت (العيدروس، 1998، صفحة 259).

- وثاني هذه المستجدات، هي مواجهة السياسة الأمريكية التي تهدف إلى تحقيق أهدافها الذاتية، مثل اللجنة التنفيذية للسياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة، عن طريق تقديم مساعدات للشرق الأوسط، وللمعونات في مجالات الاقتصاد والزراعة والتجارة، وهي بذلك تحاول التقليل من أهمية بريطانيا.

- ظهور الوعي القومي العربي، والمتمثل في الحركات الإصلاحية التي قامت في بعض إمارات الخليج العربي، في الكويت والبحرين ودبي، من بعض الأعيان مطالبين بإصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية والمطالبة بإنشاء مجالس تشريعية في تلك الإمارات الخليجية ولكن السلطات البريطانية عملت على حل هذه المجالس وقامت باعتقال أعضائها ونفى بعضها إلى الهند.

- ظهور الوعي السياسي لدى الشعب العربي في الخليج، عن طريق وسائل الإعلام وخاصة إذاعة إيران باللغة العربية، كما قام قادة الحركات الإصلاحية الخليجية بعمل "جمعية الاتحاد العربي"، وكان من أهم أهداف هذه الجمعية فك العزلة عن الإمارات العربية في شرق الجزيرة العربية، وتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتأثير قرار تقسيم فلسطين، ونكبة 1948 وتأثيره على سكان المنطقة، وتزايد تيار المد القومي وحركة القوميين العرب بعد نكبة فلسطين، وظهور مفهوم جديد للاستقلال وهو "الاستقلال السياسي القطري الوطني" (العيدروس، 1998، صفحة 260).

إن السياسة البريطانية الجديدة اتجاه المشرق العربي، لم تعد أن تكون سياسة استعمارية انتهازية غلفت بثوب جديد يتناسب والظروف الجديدة التي استجدت بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت هناك مجموعة من الدوافع وراء هذه السياسة وأنها جاءت تماشيا مع التغير الذي حصل في الوضع الدولي بعد الحرب، واشتداد حركة التحرر الوطني ومزاحمة السياسة الأمريكية ومواجهة التيار الشيوعي (ميلود، 2012، الصفحات 61-62).

ارتبط الوجود العسكري البريطاني في الخليج العربي بتأمين المصالح الاقتصادية، واعتقد الرأي العام البريطاني حينها أن الانسحاب يؤدي إلى ضياع هذه المصالح وعلى رأسها بترول الخليج العربي (العقاد، 1993، صفحة 366)، ولكن لم يلبث الرأي العام أن اكتشف أن دولا أخرى مثل اليابان وإسبانيا تستثمر أموالها في بترول الخليج دون أن تكون لها جيوش، كما أن دول المنطقة ليست بعد قادرة بنفسها على إدارة صناعة البترول ولذا أخذ هذا الطراز من التفكير يتلاشى، ولكن عندما جوبهت حكومة العمال بهذا الاقتراح للمرة الأولى في سنة 1966 ذكرت أن المسألة ليست اقتصادية محضة، وأن هناك اعتبارات

الخليج، وذلك عندما استنجد حاكم الكويت في سنة 1961 بالقوات البريطانية لمواجهة تهديدات عبد الكريم قاسم (ميلود، 2012، صفحة 61).

- قرار انسحاب بريطانيا من الخليج صدر في وقت تردد فيه الحديث عن ازدياد قوة الأسطول السوفيتي في المحيط الهندي، وإمكان حصول السوفيت على تسهيلات للتموين في عدن حيث تسود العلاقات الطيبة بين موسكو وجمهورية اليمن الشعبية، وقد أثير اعتراض حول هذا الموضوع، وكان رد الحكومة العمالية هو أن غواصات بولاريس الحاملة للرؤوس النووية وحاملات الطائرات الكبيرة يمكن أن تحل محل القواعد العسكرية الثابتة هذا فضلا عن أن لها ميزة سياسية، فهي لا تثير اعتراضا من الأقطار الآسيوية (النعمي، 1994، صفحة 58).

أبدى حزب المحافظين عدم رضائه عن قرار الانسحاب في جميع الأحوال في نهاية سنة 1971، وقام ادوارد هيث بزيارة لمنطقة الخليج العربي في نهاية سنة 1969 حيث أكد أن حزبه لا ينوي التخلي عن أصدقاء بريطانيا في المنطقة، وفي أثناء الحملة الانتخابية كرر حزب المحافظين تصريحاته السابقة من أن الانسحاب يجب أن يحاط ببعض التحفظات، ومن بينها عدم الالتزام بموعد دقيق كما حدده حزب العمال (العقاد، 1993، صفحة 369).

لذلك ما كاد الحزب يعود إلى السلطة في جوان سنة 1970 حتى طرح موضوع الانسحاب من جديد للمناقشة، وأعلنت حكومات عربية عديدة من بينها العراق والكويت والسعودية ومصر احتجاجها على تردد حزب المحافظين في تنفيذ خطة الانسحاب التي كان حزب العمال قد شرع في تنفيذها بالفعل.

لم تتضح سياسة المحافظين إزاء موضوع الانسحاب إلا في أول مارس سنة 1971، وذلك حينما ألقى هيوام وزير الخارجية خطابا في مجلس العموم، صرح فيه بأن حكومته تلتزم بقرار الحكومة السابقة وبالموعد الذي حددته للانسحاب (العيدروس، 1998، الصفحات 259-260).

ومن جهة أخرى فقد خابت آمال العرب والفلسطينيين في المساعدة التي وعد بها المحور أثناء الحرب بعد انتصار الحلفاء، وأصبحت أحوال فلسطين أكثر صعوبة، حيث استغلت الحركة الصهيونية (الكياي، 1990، صفحة 659) ما حصل لليهود أثناء الحرب العالمية الثانية وبالغت في تهويل ما حدث لهم في ألمانيا وأوروبا الشرقية من أجل كسب التعاطف الدولي، مؤكدين على فكرة إقامة وطن قومي في فلسطين كحل وحيد وأمثلة لنجاحاتهم، وعلق اليهود آمالهم في القوة العظمى المساعدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية (صالح، 2012، صفحة 57)، فعندما وصل هاري ترومان (Truman: H) (الكياي، 1990، صفحة 724) إلى سدة الحكم في الو. م. أ أظهر عطفًا كبيرًا على الصهاينة، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية ضغطها على بريطانيا التي خرجت لتوها من الحرب منهكة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وفي الوقت نفسه بدأت المنظمات الصهيونية

عملياتها الإرهابية في فلسطين، وسارعت إلى تنشيط الهجرة غير الشرعية، وكان أول مظهر على رضوخ بريطانيا للتحالف الأمريكي الصهيوني هو إصدار وزير خارجيتها أرنيس بيفن (Ernest Bevin) لبيان بتاريخ 13 نوفمبر 1945 أشرك فيه الولايات المتحدة الأمريكية في معالجة قضية فلسطين (شوفان، 1996، الصفحات 497-499)، وأهم ما أشار إليه في البيان مشكلة اليهود الناجمة عن اضطهاد النازية في ألمانيا، ودعا إلى تكوين لجنة أنجلو-أمريكية تتحرى مشكلة اليهود في أوروبا وتعيد النظر في قضية فلسطين، والغريب في الأمر أن وزير الخارجية بيفن في بيانه أقر ضرورة استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين على المعدل الشهري السائد في تلك الفترة أي 1500 مهاجر شهريا، وهذا يوضح عزم بريطانيا على الرجوع عن سياسة الكتاب الأبيض 1939 (الكياي، 1990، صفحة 94)، الذي أعلنت مرارا أنها لن تحيد عن تنفيذه مهما كانت الظروف، وتم تشكيل اللجنة التي أصدرت تقريرها المتحيز لليهود في 20 أفريل 1946 (زعيت، 1955، صفحة 141)، حيث أوصت بقبول المطالب اليهودية وإدخال مئة ألف يهودي إلى فلسطين مع ضرورة بقاء الدولة المنتدبة في فلسطين (الدليل و عبد الرحمان أبو عامر، 2013، صفحة 79).

ولقد أثار تقرير اللجنة الأنجلو-أمريكية سخط العرب ونقمتهم فتصاعدت أصوات الاستنكار والاحتجاج في كل البلاد العربية وطالبوا حكوماتهم بالموقف الحاسم، كما أبرق ملوك العرب ورؤساؤهم إلى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية بالاستنكار الشديد، وتم عقد مؤتمر في مصر بتاريخ 28 ماي 1946 أقروا فيه أن فلسطين قطر عربي ومصيره مرتبط بدول الجامعة، وطالبوا بوقف تام للهجرة اليهودية ومنع سقوط الأراضي العربية في أيادي الصهاينة منعا باتا وأجمعوا على ضرورة مساعدة فلسطين بالمال والدفاع عنها بشتى الوسائل (زعيت، 1955، الصفحات 175-176).

ومن خلال اللجنة الأنجلو - أمريكية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية شريكا أساسيا في تقرير مصير الانتداب في فلسطين وتشجيع الاستيطان الصهيوني فيها، حيث كان مصدر فكرة هجرة 100 ألف يهودي التي أوصت بها اللجنة هو رئيس الأمريكي هاري ترومان (شوفان، 1996، صفحة 502).

أما اليهود فقد رحبوا بتقرير اللجنة الأنجلو. أمريكية عموما وطالبو بتسريع تنفيذ توصياتها المتعلقة بالهجرة (زعيت، 1955، صفحة 179)، لكن الوكالة اليهودية (تني وعواض، 2001، صفحة 40) رفضت تحديد معدل الهجرة ب 1500 مهاجر شهريا، لذلك قررت إشرافها على تهجير اليهود بشكل سري في بواخر يتم تجميع اليهود فيها من معسكرات تجميعهم في أوروبا (الشرع، 1997، صفحة 32)، وللضغط على الحكومة البريطانية أكثر اليهود من أعمال العنف فخطفوا ستة ضباط بريطانيين واعتقلوهم، ونسفوا الجسور التي تربط فلسطين بالدول العربية ما بين 17-18 جوان 1948 رغبة

28 فيفري 1955، واشتركت في إصدار قرار لمجلس الأمن الدولي في 29 مارس 1955 بإدانة إسرائيل، كما أنها نددت بالعدوان الثلاثي على مصر 1956 وأرغمت إسرائيل على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء المصرية وقطاع غزة الخاضع لإدارتها (الشيخ، 2006، صفحة 141، 158)، ولم تؤد كل هذه المواقف الأمريكية إلى تغيير العداء العربي للوم، وقد رفض عبد الناصر الغموض النظري فما يتعلق بالعدو، فالمخططون العسكريون العرب يرون أن عدوهم هو إسرائيل وقال في ذلك عبد الناصر "إن العرب سيقولون أنكم تحاولون أن تجعلوهم يتحدون لمحاربة عدوكم أنتم، بينما هم يعلمون أنهم إذا أظهروا أي نية لمحاربة عدوهم هم فسوف توقفون بسرعة كل مساعداتكم" (أرونسون وأمين، 1996، صفحة 161)، ويبدو أن مواقف عبد الناصر صدرت بناء على سياسة الولايات المتحدة بعد صدور التصريح الثلاثي في 25 ماي 1950 بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والذي نص على تنظيم عملية إمداد الأسلحة لمنطقة الشرق الأوسط بحيث لا تدخل دولها في سياق التسلح، وكان التصريح يستهدف تجميد القوة العسكرية للدول العربية وتأمين إسرائيل (السبعائي، 2013، صفحة 140) وبذلك فالعرب رفضوا فكرة قيادة الدفاع المشترك لأنهم لم يقبلوا وجود إسرائيل التي اعتبروها من صنع الإمبريالية الغربية وعلى رأسها الوم. أ (الشيخ، 2006، صفحة 141)، وأدى قيام "حلف بغداد" (الشيخ، 2006، صفحة 51) إلى نشوب خلاف حاد بين القاهرة وبغداد تبلور حول وجهتي نظر، وجهة النظر العراقية التي تدافع عن إقامة الحلف كنواة لمنطقة دفاع شرق أوسطية، ووجهة النظر المصرية التي ترى أن الدفاع عن المنطقة يجب أن يتم من خلال جامعة الدول العربية والتي ترفض مشاركة دول غير عربية أو الانخراط في تكتلات عسكرية أجنبية باعتبار الخطر المباشر على المنطقة العربية هو إسرائيل ودول الاستعمار الغربي وليس الشيوعية (هلال، 1989، صفحة 122)، وفي ذلك قول جمال عبد الناصر: "في هذه المنطقة نحن نعرف فقط عدوين الإسرائيليين... والبريطانيون الذين يحتلون أراضي عربية، إن العرب لا يعلمون شيئا عن الروس..." وتأكد هذا الموقف لدى مصر بعد الغارات الإسرائيلية على غزة في 28 فيفري 1955 والتي راح ضحيتها 32 قتيلا مصريا و39 جريح، فطلب عبد الناصر من الوم. أ تزويده بالسلح لكن هذه الأخيرة اشترطت الدفع نقدا وهو ما عجزت عنه مصر، وهنا تحول عبد الناصر إلى النقد العلني والصريح لسياسة الوم. أ التي كانت تمنع السلح عن مصر بينما تحث الدول العربية الأخرى على أن تحذوا حذو العراق في التحالفات الدفاعية (هلال، 1989، صفحة 161).

وبعد هزيمة دول العدوان الثلاثي على مصر 1956 وتقلص النفوذ الإنجليزي والفرنسي من منطقة الشرق الأوسط حاولت الوم. أ أن ترث هذا النفوذ فأعلنت ما عرف بمشروع ايزنهاور 1957 (الشيخ، 2006، صفحة 147) ملء الفراغ، وعندما رفضت الدول العربية قبول هذا المشروع تعرضت

منهم في عزل فلسطين عن الدول العربية (زعيتر، 1955، صفحة 197)، كما قامت عصابة الهاغاناه (الكيلاني، 1968، صفحة 116) بالتعاون مع عصابة الأرغون (الكيلاني، 1968، الصفحات 120-121). بتاريخ 22 جويلية 1946 بنسف فندق الملك داوود بالقدس الذي كانت القوات البريطانية تستعمله مقرا لها، فقتل خمسة وستون قتيلا معظمهم من الضباط و الجنود الانجليز (الشعر، 1997، صفحة 32).

وبدلا من أن تتخذ بريطانيا إجراءات مشددة ضد اليهود استمرت في محاباتهم وأطلقت سراح المعتقلين اليهود المتورطون في العمليات الإرهابية (زعيتر، 1955، صفحة 184).

ونتيجة تصاعد الإرهاب الصهيوني من دون قرار بريطاني لقمعه خوفا من ردة فعل الولايات المتحدة الأمريكية (لحاجة بريطانيا إلى الدعم المالي الأمريكي) (شوفان، 1996، صفحة 502)، كل ذلك دفع الحكومة البريطانية إلى طرح قضية فلسطين على الأمم المتحدة وإدراجها ضمن جدول أعمالها بتاريخ 02 أفريل 1947 (العارف، 1953، صفحة 7)، ليفسح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها بحجة ملء الفراغ ومواجهة المد الشيوعي عبر الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط (شوفان، 1996، صفحة 502).

2- رفض المشاريع الغربية

كان من نتائج دعم الوم. أ للكيان الصهيوني أن رفض العرب كل مشروع أمريكي في المنطقة يهدف إلى إقحامها في صراع الحرب الباردة.

فلقد تقدمت الوم. أ بعدة مشاريع دفاعية ضد الخطر الشيوعي إلى حكومات الدول العربية "كمشروع الدفاع المشترك"، وقرنت الوم. أ مشاريعها الدفاعية بتقديم مساعدات اقتصادية وفنية إلى دول منطقة الشرق الأوسط (الشيخ، 2006، صفحة 163) فبعد توقيع مصر اتفاقية الجلاء مع بريطانيا سنة 1954 أثنى الرئيس الأمريكي أيزنهاور على الاتفاقية لإشباع الأمان الوطني المشروعة لمصر ولكسب مصر كحليف جديد وإشراكها في الأحلاف الغربية، إلا أن عبد الناصر رأى بأن أي تحالف مع الغرب سينظر له في مصر كخضوع لضغوط غربية (أرونسون وأمين، 1996، صفحة 141)، فافتنع دالاس وزير الخارجية الأمريكي أن لدى دول المنطقة الرغبة في وجود نظام أمن جماعي لا يفرض من الخارج وإنما ينبع من داخلها مستندا إلى الشعور بالمصير العام والخطر المشترك المتمثل في إسرائيل (الشيخ، 2006، صفحة 141) كما اقتنع بأن سياسة الدعم والتأييد الأمريكي غير المحدود لإسرائيل عطل التأثير الأمريكي في الشرق الأوسط فحاولت الوم. أ تغيير هذا المفهوم العربي للموقف الأمريكي فعارضت قرار حكومة إسرائيل بنقل مكاتب إدارتها الحكومية من تل أبيب إلى مدينة القدس سنة 1953 بدعوى أن مشروع تقسيم عام 1947 اعتبر مدينة القدس مدينة دولية كما شاركت الوم. أ في التنديد بهجوم الجيش الإسرائيلي على غزة في

جوي من الأسلحة نحو إسرائيل، إضافة إلى طلبه مبالغ طائلة كمساعدة طارئة لإسرائيل فكان الرئيس نيكسون مؤيداً قوياً لإسرائيل وصمم على أن تنتصر إسرائيل في المواجهة (جرجيس، 2002، صفحة 50)، لذلك كان رد الفعل العربي إزاء دول أوروبا أقل عنفاً منه تجاه الـ.و.م.أ. وقد اتخذ شكل حظر تصدير البترول إلى هولندا لوحدها أما بقية الدول الأوروبية فقد طالها تخفيض الإنتاج بنسبة محدودة شهرياً، كان الهدف منه جعل الدول الأوروبية تتدخل بالضغط على الـ.و.م.أ. التي بإمكانها الضغط على إسرائيل حتى تقبل شروطاً لوقف إطلاق النار لصالح القضية العربية (جرجيس، 2002، صفحة 211).

ونجحت البلدان العربية في ربط تجهيز وأمن شحنات النفط إلى الـ.و.م.أ. بالصراع العربي الإسرائيلي (جرجيس، 2002، صفحة 51). وما يجب الإشارة إليه هو أنه رغم تضرر أوروبا الغربية واليابان من إجراءات الحظر، إلا أن الـ.و.م.أ. لم تتأثر كثيراً، فهي لم تكن تعتمد كثيراً على مصدر واحد للطاقة أو على دولة واحدة لتزويدها به في الوقت الذي كانت فيه أكبر الشركات التي تتولى استخراج هذا النفط شركات أمريكية تستفيد من رفع الأسعار (مصطفى، 1978، صفحة 211)، فاستطاعت بذلك الـ.و.م.أ. أن تجد مخرجاً من موقف عربي معادي لها كعادتها، فقد حدث أن تقدمت شركة أرامكو بعد حرب 1948 بطلب إمرار أنابيب البترول عبر الأراضي السورية إلى لبنان لكن الحكومة السورية قابلت المشروع الذي عرف بتايلاين بالرفض والاعتراض (يونس، 1959، صفحة 180) لكن سرعان ما لقي المشروع الأمريكي بالقبول من قبل حسني الزعيم (السبعائي، 2013، صفحة 60) بعد إحدى عشر يوماً فقط من الانقلاب الذي قاده ضد شكري القوتلي (السبعائي، 2013، صفحة 41) وتشير العديد من المصادر أن الانقلاب العسكري كان بدعم من الـ.و.م.أ. (اللهي، 2012، صفحة 37).

واتضح تأثر دول أوروبا بقرار الحظر في البيان الذي أصدرته دول المجموعة الأوروبية التسع بما في ذلك هولندا ذاتها في 6 نوفمبر 1973 (برجاس، 2000، صفحة 259) وجاء فيه أنها ترى التوصل إلى إيقاف للسلاح وفق الشروط التالية:

- عدم قبول الاستحواذ على الأراضي بالقوة.
- ضرورة تخلي إسرائيل على الأراضي العربية التي احتلتها سنة 1967.
- الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين لإقامة سلام عادل.
- كما دفع قرار الحظر اليابان إلى أن تتجه إلى إتباع سياسة أكثر انحيازاً للعرب وذلك حرصاً منها على تأمين مصالحها النفطية وقد أخذ منتجو النفط الموقف الأوروبي بعين الاعتبار، حيث قرروا في اجتماع عقد في فيينا في شهر نوفمبر 1973 عدم زيادة الضغط على أوروبا، كما امتنعوا عن إضافة 5% إلى نسبة 25% التي قللوا بها إنتاجهم المصدر إلى أوروبا في الوقت

لمقاطعة اقتصادية أمريكية حيث منعت المساعدات الأمريكية فسارع الاتحاد السوفيتي بتقديم العون الاقتصادي والعسكري للأقطار العربية الراغبة مثل مصر، سوريا، اليمن وقد أثار العون السوفيتي للعرب ردوداً عنيفة لدى الـ.و.م.أ. التي مارست حرباً اقتصادية على كل دولة عربية تعاملت مع الاتحاد السوفيتي، وأيدت الـ.و.م.أ. إسرائيل عسكرياً وسياسياً في اعتداءاتها على البلاد العربية منذ 1958 وحتى العدوان 1967 بل وحتى حرب 1967 بدعوى أن مصر وسوريا أدخلتا الخطر الشيوعي إلى المنطقة (الشيخ، 2006، صفحة 164).

3- قرار حظر تصدير النفط للولايات المتحدة الأمريكية

إضافة إلى معارضة المشاريع الأمريكية كان للدول العربية رد فعل حازم لوضع حد للمواقف الأمريكية المتحيزة لصالح الكيان الصهيوني الذي سيطر على أراضي عربية واسعة بدعم صارخ من الـ.و.م.أ.

ففي 18 أكتوبر 1973 قررت الدول العربية المصدرة للنفط فرض حظر على تصدير النفط إلى الـ.و.م.أ. وتخفيض الإنتاج بنسبة 5% شهرياً عن الدول الأخرى إلى أن تنسحب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 (مصطفى، 1978، صفحة 209)، ولم تكن هذه المرة الأولى التي يطرح فيها سلاح النفط، فبعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل سنة 1948 وقيام الحرب العربية الإسرائيلية الأولى جاء الموقف الأمريكي منحازاً بشدة لإسرائيل فأرسل "جيمس تيري" مدير أرامكو (الموسوعة العربية العالمية، 1999) في الظهران إلى جورج مارشال George Catlett Marshall (1999، الصفحات 61-60) وزير الخارجية الأمريكي محذراً من عواقب الأمور فقال: "إن الملك عبد العزيز بن سعود أخبره أنه سيحتم عليه في ظروف خاصة أن يطبق حظراً على النفط الذاهب إلى الـ.و.م.أ. وأن الرأي العام يمارس ضغطاً لا يمكن مقاومته"، غير أن ابن سعود اكتفى مع تلاحق الأحداث بتبرير تراجعته عن الحظر بإمكانية استخدام الأموال التي تأتي من النفط لتقوية بلده ودعم الدول العربية في مواجهة العدوان (السلام، 2003، صفحة 261).

وفي أعقاب هزيمة 1967 اجتمع وزراء بترول السعودية والكويت والعراق وليبيا والجزائر واتفقوا على إيقاف شحن البترول إلى الـ.و.م.أ. وبريطانيا وألمانيا الغربية، ثم قام وزير بترول السعودية بإبلاغ شركة أرامكو العاملة في السعودية بالقرار، وهدد بأن الشركة ستكون مسؤولة إذا وصلت قطرة بترول واحدة إلى الدول الثلاث، وجاء رد فعل الدول الغربية بأن نسقت الموقف فيما بينها، فصار البترول القادم من الدول العربية يذهب إلى الدول الغربية غير المحظورة، أما البترول القادم من الدول غير العربية فكان يذهب إلى الدول الثلاث المحظورة، وبعد أقل من خمسة أسابيع هدأت الحماسة العربية وعادت الأمور إلى سابق عهدها (السلام، 2003، صفحة 249).

وعلى أي حال جاء قرار الحظر لسنة 1973 بعد قرار الرئيس الأمريكي نيكسون (الشيخ، 2006، صفحة 332) بإقامة جسر

8. حافظ برجاس. (2000). الصراع الدولي على النفط العربي. لبنان: بيسان للنشر والتوزيع.
9. خيريت قاسمية. (1994). الوطن العربي والنظام العالمي، عودة إلى الماضي ووقف عند الحاضر. دمشق: مطبعة الداودي.
10. رافت غنيمي الشبخ. (2006). أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر. مصر: عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية.
11. شادي عبد السلام. (2003). الولايات المتحدة الأمريكية. مصر: منتدى الكتب العربية.
12. صادق الشرع. (1997). حروبنا مع إسرائيل 1947-1973 معارك خاسرة وانتصارات ضائعة (مذكرات ومطالعات للواء الركن المتقاعد). الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
13. صلاح العقاد. (1993). التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة 1990-1991. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
14. عارف العارف. (1953). نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947-1952. فلسطين: دار الهدى.
15. عبد الرحمان محمد النعيمي. (1994). الصراع على الخليج العربي. بيروت: دار الكنوز الأدبية.
16. عبد اللطيف يونس. (1959). شكري القوتلي، تاريخ أمة في حياة رجل. مصر: دار المعارف.
17. عبد الوهاب الكيالي. (1990). موسوعة السياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات.
18. علي الدين هلال. (1989). أمريكا والوحدة العربية 1945. 1982. لبنان: مركز دراسات الوحدة.
19. فهد عباس السباعي. (2013). العلاقات السورية الأمريكية. سوريا: دار غيداء.
20. فواز جرجيس. (2002). السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
21. محسن محمد صالح. (2012). القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات.
22. محمد حسن العيدروس. (1998). تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. الكويت: عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية.
23. محمود شاكر. (2003). موسوعة تاريخ الخليج العربي. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
24. ميلود ميسوم. (2012). التحولات السياسية في الوطن العربي وأثرها على المشاريع الوحدوية 1991-1946 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، سيدي بلعباس: جامعة الجبالي اليابس.
25. هيثم الكيلاني. (1968). الإرهاب يؤسس دولة نموذج إسرائيل. مصر: دار الشروق.
26. وليد حسن المدلل، وعدنان عبد الرحمان أبوعامر. (2013). دراسات في القضية الفلسطينية. فلسطين: مطبعة غزة.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف ميسوم ميلود، (2021)، ردود الفعل العربية تجاه السياسة الأمريكية الداعمة للكيان الصهيوني من 1948-1973، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات. ص: 85-92

الذي استمرت فيه المقاطعة الكاملة للوم. وكندا وهولندا باعتبارها دول موالية لإسرائيل، وعلى حين أن اقتصاد أوروبا واليابان قد أصيب بضربة قاصمة، حققت الشركات الأمريكية أرباحا خيالية نتيجة الحظر النفطي العربي، وكانت نتيجة ذلك هي تحسن قيمة الدولار، وبذلك صدرت الوم. التضخم الذي كانت تعاني منه إلى أوروبا الغربية واليابان يارغامها على شراء البترول بأسعاره المتضخمة ودفع مشترياتها منه بالدولار (مصطفى، 1978، صفحة 214، 211).

وعلى الرغم من إخفاق البلدان العربية في الاستفادة من هذا السلاح الاستراتيجي المهم بالضغط على إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، إلا أنهم أسمعوا صوتهم ومارسوا نفوذهم، ونتيجة لحث السادات تم رفع الحظر النفطي في مارس 1974، حيث كان لهذه المقاطعة بعض النتائج المهمة منها: المعرفة المتزايدة بأن علاقات واشنطن بإسرائيل كان لها تأثير مباشر في حصول الوم. على النفط، وأظهر أن النفط يعد عاملا حيويا جديدا في ميزان القوى العسكرية والسياسية في نزاع الشرق الأوسط (جرجيس، 2002، صفحة 53).

4. الخاتمة

سعت الوم. إلى الحفاظ على مصالحها النفطية في المنطقة والإفادة من أهميتها الإستراتيجية و إبعاد النفوذ السوفيتي عنها، ومن جهة أخرى قدمت دعما لا محدود للكيان الصهيوني الذي اغتصب الأراضي العربية بمباركتها الأمر الذي أدى إلى بروز موقف عربي معادي لها تجسد في اتخاذ مواقف رافضة لسياساتها في المنطقة العربية وكان قرار حظر تصدير النفط إليها أهم موقف اتخذته الدول العربية لوضع حد للسياسة الأمريكية المتواطئة مع الكيان الصهيوني، حيث برز سلاح النفط كوسيلة إستراتيجية بيد الدول العربية، غير أن الدول العربية لم تصمد طويلا في هذا الموقف الأمر الذي حال دون تحقيق الأهداف المرجوة من القرار.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

المراجع

1. أحمد عبد الرحيم مصطفى. (1978). الولايات المتحدة والمشرق العربي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
2. أديب صالح اللهبي. (2012). العلاقات السورية السوفيتية 1946-1967. الأردن: دار غيداء.
3. أكرم زعيتر. (1955). القضية الفلسطينية. مصر: دار المعارف.
4. الموسوعة العربية العالمية. (1999). الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.
5. إلياس شوفان. (1996). الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
6. جاك تني، و هشام عوض. (2001). الأخطبوط الصهيوني وخيوط المؤامرة لابتلاع فلسطين. القاهرة: دار الفضيلة.
7. جيفري أرونسون، و شليبي أمين. (1996). العلاقات المصرية الأمريكية 1946-1956. مصر: مكتبة مدبولي.